وَجْهُ التَّشابُهِ

فِي تَحْزيبِ السَّلَفِيين

بَيْن (وَثيقَةِ المأْربِي الخَطيرَة)

وَ(مجَالِسِ الشُّورَى السِّرِّيَّة)

كَتَبَهُ

أبو عبدالله المدني

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

وَجْهُ التَّشابُهِ فِي تَحْزِيبِ السَّلَفِيين بَيْن (وَثيقَةِ المأْرِبِي الخَطيرَة) وَ(مَجالِسِ الشُّورَى السِّرِّيَّة)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

قال أبو الحسن مصطفى إسماعيل السليماني المأربي:

((الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. أما بعد:

فقد اطلعتُ على أسباب النـزاع بين الإخوة السلفيين في بريطانيا، وجالستُ الفريقين جمعاً وتفريقاً، وسمعتُ من كل طرف ما يجده على الآخر، وسمعتُ جواب الطرفين في ذلك، وتلخص لي من مجموع ذلك:

أنَّ الجميع غيور على نصرة الحق، والدفاع عن هذه الدعوة المباركة، ولا أزكيهم جميعًا على الله عز وجل، لكن قد يحدث سوء فهم لبعض الأمور أو خطأ من اجتهاد عند تطبيق قاعدة المصالح والمفاسد، وعلى كل حال فمثل هذا الخلاف لا يسوّغ الفرقة والتناحر، لا سيما والجميع فعل ما فعل ظاناً أنه يذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان هناك ما يخالف ذلك أحياناً.

على ذلك فإني ألخص حكمي في عدة أمور [وذكر المأربي ستاً وعشرين بنداً، سأذكر منها ما يخص منشورنا هذا]:

- يلزم الجميع الوفاء بالشرط الذي تم بينهما بواسطة (الشيخ علي الحلبي) و(الشيخ سليم الهلالي) حفظهما الله وسدد أمرهما على الهدى، فإن المؤمنين على شروطهم الجائزة شرعاً.

- يلزم الجميع أن يرجعوا أمورهم -إذا اختلفوا- للشيخين (علي بن حسن الحلبي) و(سليم ابن عيد الهلالي) حفظهما الله تعالى؛ لأنهما أخير من عرفتُ بالدعوة في هذا البلد وبحال أهلها، وأكثر خلافات الفريقين راجعة إلى باب (السياسة الشرعية) في فهم واقع الدعوة والدعاة، وفهم باب ترجيح المصالح على المفاسد.

- لا يذهب أحد من الفريقين إلى عالم آخر -يجهل الحال هنا!، أو لا يحيط به كـ(الشيخين) المذكورين!، فيسأله ويأخذ فتواه ويثير بها الفتنة بين إخوانه، إنما الرجوع للعلماء الآخرين يكون من قبل (الشيخين) المذكورين حفظهما الله.

- لا يجيب (الشيخان) عن فتوى من أحد الطرفين -تتصل بالنـزاع أو تؤدي إليه- إلا بعد اتفاق الطرفين على صيغة السؤال، كيلا ينتزع كل من الطرفين فتوى يتذرع بها لمراده، بحجة اتباع أهل العلم، والأمر ليس كذلك، والله المستعان.

- الأمور الإدارية في المساجد تبقى كما هي، إلا أن يرى (الشيخان) فساد أي إدارة فلهما الحق في تغييرها بعد نصحها، وبذل ما يمكن في إصلاح شأنها.

- يُفرَّق بين المسائل الإدارية الخاصة بكل مسجد أو جهة ما وبين المسائل العلمية الدعوية المنهجية، ففي المسائل الإدارية: لكل جهة أن تتخذ في جهتها ما يصلح لهم، دون أن يتعارض مع الشرع، وأما المسائل العلمية المنهجية فيرجع فيها (للشيخين) حفظهما الله تعالى.

- التدريس من السلفي في مساجد المخالفين راجع لفهم السياسة الشرعية في تقدير المصالح والمفاسد في الحال والمآل، وهذا مرجعه (للشيخين) فقط، فإن أقرّا شيئاً من ذلك وإلا فلا، ويلزم الجميع التسليم بما قالاه، وعدم فتح المجال لمن دب ودرج.

- تُوحّد المؤتمرات الدعوية السنوية أو غيرها في بريطانيا، ويكون اختيار المشايخ المشاركين بعد استشارة (الشيخين)، والعملُ وترتيبه وغير ذلك يكون من قبل الجميع مع المودة والرحمة، إلا أن رأى (الشيخان) في ذلك شيئاً، فهما أعرف بالمصلحة في اشتراك فلان في ترتيب العمل أو منعه.

- تصنيف الناس -لا سيما العاملين معنا في هذه الدعوة- ليس المجال فيه مفتوحاً لكل أحد إنما هو (للشيخين)، وأهل السنة هنا ينقلون قولهما في ذلك، ومن رأى -وهو أهل لذلك- خلاف قول (الشيخين) فليتشاور معهما، ولا يحدث بلبلة بين المسلمين السلفيين، حسماً لمادة النـزاع وسداً لذريعة الشر بين السلفيين، في بلد لا يخفى حاله على أحد، لا سيما بالأهلية للجرح والتعديل لم أجد هنا من يصلح لها.

- أي مساعدة للدعوة بدون شرط مخالف على الدعاة لا يجوز لأحد أن يشنِّع على من قبلها، إلا إذا كانت ستؤول بمفسدة، وتقدير هذه المفسدة راجع (للشيخين)، لا لكل أحد.

- من أخذ بنصيحة (الشيخين) في هجر شخص أو إعلان النكير عليه، فلا يُنكر عليه الآخرون، بل يؤازرونه على عمله طالما أنه صادر بالشرط السابق.

- يلزم أبا عبيدة أن يرد وقف المسجد في لوتن الذي أخذه بعد خروج محفوظ من الإدارة، لأن تبديل الوقف لا يجوز، والله عزّ وجل يقول: (فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ)، وإن كانت هناك مسائل مادية خاصة فلها حكمها الخاص عند (الشيخين).

- الدعوة السلفية في بريطانيا دعوة الجميع، ولا يقال بأنَّ المسجد الفلاني هو السلفي فقط، ومن لم يأت إليه فليس بسلفي، ومن قال ذلك فهو مفرِّق للصف، إنما هذه الفتوى تكون من (الشيخين).

- لا يُدعى أحد من المخالفين للمحاضرات أو نحوها في المساجد السلفية، وإن وقع شيء من ذلك دون دعوة له أو رضى بوجوده، فينظر في باب المصلحة والمفسدة، وعند الاختلاف يُرجع (للشيخين) ويعمل بنصيحتهما، وكذا لا يوزع السلفيون منشورات المخالفين، ويُرجع لِنفس التفصيل السابق.

- الرجوع لاجتهاد العالم الخبير بالواقع والدليل الشرعي، وترك اجتهاد من ليسوا كذلك لاجتهاد ذاك العالم لا يسمى تقليداً مذموماً كما لا يخفى على أهل الشأن في ذلك.

- لا يجوز الطعن في نيات إخواننا ولا يُتهم أحد منهم بجاسوسية أو غير ذلك، إلا بعد الرجوع (للشيخين)، ثم إن دعوتنا ولله الحمد ليس فيها شيء -في الجملة- يحملنا على ولوج هذا الباب الخطير، فإن دعوتنا ظاهرها كباطنها ولله الحمد، وظاهرها وباطنها على الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

- من خالف ما في هذا الحكم، فهو مخالف لما أراه يقرب الإخوة في بريطانيا إلى الله ويجمع شملهم، وعلى ذلك فيُرجع إلى (الشيخين) ليتخذا ما يصلح شرعاً في حقه، ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى بهجره وعدم الالتفات إليه من جميع السلفيين في هذا البلد؛ لأن دعوتنا لا ترتبط بالأشخاص، ويجوز أن تسير دعوتنا بدون فلان أو فلان، وكما قالوا: "آخر الدواء الكي"، وإذا أفتى (الشيخان) بشيء من ذلك فمن له صلة من أهل العلم بالدعوة هنا يمكن أن يساعدهما ويؤيد كلامهما؛ لأن فتواهما يعمل بها من باب العمل بخبر العدل، كما هو معلوم عند أهل السنة، هذا السبيل الذي نستطيعه في سد أبواب الفتنة؛ لأنه ليس معنا سجن للمخالف، وليس معهم منا معاشات أو مرتبات فنقطعها عنهم، أو نقلصها عليهم، فالله عزّ وجلّ يقول: "فَاتَّقُواْ اللهَّ مَا اسْتَطَعْتُمْ")).

انتهى كلام المأربي في هذه (الوثيقة الخطيرة).

وواضح من كلام أبي الحسن المأربي أنه يقوم بتحزيب السلفيين وتأسيس مرجعية لهم وربطهم بها، وهذه المرجعية تتمثل في (علي الحلبي) و(سليم الهلالي)، وعدم الرجوع إلى بقية العلماء، وبهذا يفصل الشباب السلفي عن العلماء الكبار.

ومع أنَّ ظاهر هذه (الوثيقة الخطيرة) أنها صلح بين السلفيين وجمع كلمتهم وربطهم بالمشايخ!!!

قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله المنشور في موقعه بعنوان [مكيدة خطيرة ومكر كُبَّار]: ((كُتِبَ هذا المكر الكبار والكيد العظيم في بريطانيا في عام عشرين وأربعمائة وألف من التأريخ الهجري، قبيل موت الألباني رحمه الله، وكاتبها أبو الحسن المأربي صاحب الفتن.

وقام هو وحزبه بتنفيذ هذه الخطة والمكيدة، وهي ربط الشباب السلفي ربطاً محكماً برجلين ستأتيك أسماؤهما [وهما الحلبي والهلالي كما تقدَّم]، وإبعادهم عن علماء السنة ودعاتها المعروفين الأكفاء علماً وديناً وأخلاقاً ونزاهة.

فمنذ هذا التأريخ المذكور بدأ هذا الحزب بإشعال نيران الفتن والتفريق بين الشباب السلفي في الشرق والغرب في شتى البلدان بطريقة مريبة ونوبات متلاحقة.

فيقوم أحدهم بفتنته المبنية على حرب السلفية والسلفيين وعلى حرب أصولهم ومنهجهم، ثم يتمادى في هذه الفتنة فيخترع لها المناهج والأصول، مما

أدى إلى إخراج كثيرين من المنهج السلفي الذي كانوا عليه، فأصبحوا حرباً على السلفية وأهلها.

ثم يتلوه الآخر، فيعمل مثل سابقه وأسوأ.

ثم يتلوه الآخر فيعمل مثل سابقيه وأسوأ، وآثاره على من تبعه أسوأ وأسوأ.

ثم إنَّ حرب هذا (الحزب) تقوم في كثير من الأحيان على الأكاذيب والتلفيقات المخترعة، وعلى الأصول الفاسدة التي اخترعها هذا الحزب، وربّى عليها من التحق بركبهم.

ولقد أثخنوا في السلفية بما لا يستطيعه أهل البدع الواضحين، ولو اجتمعوا.

والباعث لهذا الحزب على هذه الأعمال والمكايد والفتن هو: حب المال!، والزعامة!، وفي الوقت نفسه: الخنوع لمن يمدهم بالأموال من بعض الأحزاب المناهضة للمنهج السلفي، والذين جندوا هذا الحزب لهذه الحرب المؤصلة والمخطط لها أخبث التخطيط.

وسيرى القارئ هذه الحقائق الخطيرة، وفي ضوئها سيعرف كل ما يسمعه ويراه من أعمال وفتن هذا الحزب المتأكل بدينه، والمحارب للحق وأهله بالبغي والعدوان والتشويه القائم على المكر والأكاذيب)).

ثم ذكر الشيخ ربيع حفظه الله بنود هذه (الوثيقة الخطيرة) التي تقدَّم ذكرها، وعلَّق عليها ببعض التعليقات منها:

- ((هل سمعتْ أذناك مثل هذا التحزيب للحلبي والهلالي؟!، وهل سمعتْ أذناك مكراً حزبياً لصد الشباب السلفي عن كبار علماء السنة وربط هؤلاء بشابين متحزبين لأمثاله وأمثال عدنان عرعور ومتحزبين لأخطر المؤسسات المالية على المنهج السلفي والحزبية في الوقت نفسه؟!، وهل إذا رجع الشباب إلى الحلبي سيحيلهم إلى غير أبي الحسن وأمثاله ممن تصدوا لحرب المنهج السلفي والدفاع عن أهل البدع والضلال والتأصيل للهجوم والدفاع؟!

لقد أحكم أبو الحسن الخطة ومن وراءه كالحلبي للاستيلاء على الشباب السلفي في بريطانيا وغيرها، وتحزيبهم على الجهل والأصول الباطلة والفصل بينهم وبين علماء السنة، وما رأينا مكراً حزبياً يفوق هذا المكر الحزبي الهالك المتهالك على المادة التي باعوا دينهم بها)).

- ((هكذا يلزم جميع الأطراف المختلفة أن يرجعوا أمورهم إذا اختلفوا للشيخين علي حسن الحلبي وزميله، فأين هذا الحزبي المحزب لنفسه وللحلبي والهلالي من قول الله تعالى: "فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذالِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً")).

- ((يُلزِم هذا الحزبي بالرجوع في قضايا الخلاف إلى الحلبي، ولا يلزم نفسه والحلبي بالرجوع إلى الكتاب والسنة وإلى أصول السلف وقواعد السلف ومنهج السلف)).

- ((وهل يسند حل المشاكل في باب السياسة الشرعية وترجيح المصالح والمفاسد إلى أمثال علي حسن الذي يرجح مصالحه المادية على مصالح الدعوة السلفية كما يعلم ذلك أهل السنة علماً يقينياً من واقعه ومواقفه)).

- ((لا يزال يربط الشباب بالشيخين!، وإذا أَطلَقَ الشيخين فالمراد بهذا الإطلاق الحلبي وزميله!، وقد أسقط العلماء والشيوخ فذهبوا إلى غير رجعة)).

- ((إذا اتفق الطرفان على صيغة السؤال أفلا يمكن العلماء غير الحلبي وزميله أن يجيبوا على السؤال بعلم وحجة، فلماذا تشد الحبال في أعناقهم إلى الحلبي وزميله؟! ألا يرى الفطن أنَّ من وراء الأكمة أشياء ردية وأغراض حزبية دنيئة؟!، ومن قال: إنَّ الحلبي وزميله من العلماء المعتبرين، وإنَّ أحكامهم معصومة من الهوى والتعصب الأعمى لمن يميل إليهم أو يتحزب لهم؟)).

- ((يقرر أبو الحسن أنَّ الأمور الإدارية تبقى كما هي، ولا يغير هذا الحكم إلا الشيخان فقط، ولفظ الشيخين أصبح خاصاً بهما، أما بقية العلماء والشيوخ فقد وضعوا في سلة المهملات!، فأي تحزيب فاجر يلحق هذا التحزيب التخريبي)).

- ((وهل علي حسن وزميله من ولاة الأمور، يوليان ويعزلان، ويغيران ويبدلان، في الإدارات والمديرين، فإلى أي مرتبة رفعتهما أيها المحزِّب؟)).

- ((يريد هذا الرجل إحكام قبضة الحزبية الفاجرة على شباب كانوا يُقدِّرون العلماء ويرجعون إليهم لحل خلافاتهم، فيريد هذا المتطفل على السلفية زوراً أن يحول بينهم وبين علماء السنة)).

- ((لقد كان قد ربط المسائل الإدارية بمن أضفى عليهما لقب الشيخين، والآن يفرق بين المسائل الإدارية والمنهجية والعلمية، فهذان يرجع فيهما إلى الشيخين فقط، أما باقي العلماء فهم لا يعرفون المسائل العلمية والمنهجية فلا يجوز الرجوع إليهم لا سيما وقد وضعهم أبو الحسن في سلة المهملات)).

- ((فلا يدرك العاقل هذا الكيد للمنهج السلفي وأهله، وهذا الربط والتحزيب الأرعن الذي ظهر جلياً بعد هذه الصحيفة الظالمة في أعمال هذا الحزب المدمر الذي أشعل الفتن والفرقة بين السلفيين والتمزيق في كثير من البلدان؟)).

- ((تصنيف الناس أمر اختص الله به الشيخين الذين شيّخهما الإمام أبو الحسن وأخضع السلفيين لإرادتهما، فلا يحركون ساكناً إلا بإذن الشيخين، فلا يردون باطلاً ولا ينكرون منكراً إلا بعد إذنهما، وإن كانوا تفصلهم عنهما البحار والأنهار ويبعدون عنهما ألوف الأميال.

أما العلماء الآخرون فقد أبعدهم هذا الإمام الهمام، ولا يحق لهم أيضاً التدخل في شئون هذين الشيخين الجليلين، فلا يجوز لهم أن يحكموا على أحد ولو كان من شر الناس أخلاقاً وعقيدة ومنهجاً؛ لأن في ذلك انتهاكاً لسيادة الشيخين اللذين لا يوجد لهما نظير في السيادة ومعرفة السياسة وزيادة القدرة على التصنيف والإحكام لقضايا الجرح والتعديل على غير منهج أهل السنة؛ لأن أهل السنة أصبحوا لا يصلحون للجرح والتعديل)).

- ((فأي تحزيب وتحزب خسيس يلحق هذا التحزب والتحزيب؟ وأي تحكم في الناس يلحق هذا التحكم الذي يرفضه المسلمون وغير المسلمين)).

- ((ثم أليس هذا التحزيب والتكتيل للشباب حول الشيخين وربطهم المحكم بهما من أوضح الأدلة على لهثكم على الزعامة وإسقاط علماء السنة الشرفاء النـزهاء الذين لا يربطهم بالشباب السلفي حب الزعامات، وإنما هي علاقة الحب في الله والاحترام المتبادل؟)).

- ((فالشيخان إمامان، يجب أن يطاعا، وأن يؤخذ بنصحهما، وأن يؤازر من أخذ بنصحهما ولو كان هذا النصح باطلاً، فإذا أمرا بهجر شخص ولو كان مظلوماً هذا الشخص فيجب أن يتكاتف معظمي الشيخين على هجر هذا الشخص طاعة لهذين الإمامين!، ويا ويل من يدافع عنه ولو تأكد أن هذا الشخص مظلوم)).

- ((ومن العجائب أن يربط هذا الرجل السلفيين ومساجدهم وإداراتهم ربطاً محكماً بالشيخين، وهذا التحكم يفوق تحكم الحكومات المستبدة والأحزاب المحترقة)).

- ((ومن ذلك التفصيل: الرجوع إلى الشيخين دون غيرهما!، فإن أذنا بتوزيع منشورات المخالفين فيجب خضوع السلفيين لأمر هذين الشيخين مهما كان في هذه المنشورات من الضلال، أما العلماء الآخرون فقد حنَّطهم أبو الحسن واستراح منهم هو وأولياؤه المخالفون)).

- ((يرى أبو الحسن أنه لا يجوز الطعن في نيات إخوانه، فلا يُتهم أحد بجاسوسية إلا بعد الرجوع للشيخين!، يعني فإذا جوَّز الشيخان رمي السلفيين أو بعضهم بالجاسوسية وغير ذلك مما قد يكون أسوأ من الرمي بالجاسوسية، فعلى الفريقين أن يتقبلوا هذه الفتوى العظيمة من الشيخين!، وهذا الاستسلام لهذين الشيخين من منهج السلف وليس تقليداً ولا تحزباً مقيتاً!!!، كل ذلك بفضل أبي الحسن!، وقد يكون فيمن هم على منهجه بعض الجواسيس فينفي الشيخان عنه هذه التهمة فيجب الاستسلام لهما، ثم ذهب يمدح أهل دعوته بما ترى وأنَّ ظاهرها كباطنها، ومعلوم أنَّ دعوته فيها كل بلاء، وأنَّ باطنها يصادم ظاهرها، وأعماله ومواقفه تشهد بذلك، ومنها أعماله وأحكامه في هذا البيان)).

- ((والذي ترتب على هذا الصلح الفاسد القائم على المكر وعلى التحزب والتحزيب المذل: إنما هو الفرقة التي لا تقف عند حد، وذلك نتيجة حتمية لمكر

أبي الحسن ومن يدعو إلى التحزب لهم، ومن عنده أدنى إدراك يدرك ما انطوى عليه هذا الصلح بكل بنوده من فجور ومكر كبّار وما تلاه)).

- ((هذا الحكم إنما قام على الهوى وعلى التحزب والتحزيب ويهدف إلى الشرور والفتن، ولم يقم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف الصالح، فما يرى السلفي في هذا الحكم إلا أنه من أبعد الأحكام عن حكم الله عزّ وجلّ، فكيف يقرب إلى الله وهذا واقعه؟!

ثم أقول: لا أدري إلى أي منـزلة وصل هذان الشيخان؟! هل وصلا إلى درجة (الخلافة العظمى) فتعطى لهم هذه الحقوق التي لا يعرف لها نظير؟!

ولعل أبا الحسن يرى أنَّ لهما (السلطان المطلق) على الدعوة السلفية في العالم على الأقل إن لم يكن لهما (سلطة الخلفاء).!

انظر إلى قوله: "وعلى ذلك فيُرجع إلى الشيخين ليتخذا ما يصلح شرعاً في حقه"، أي في حق المخالف لحكمه، فهو مخوَّل من قبل إمامي المسلمين.

قال: "ولو أدَّى ذلك إلى إصدار فتوى بهجره وعدم الالتفات إليه من جميع السلفيين في هذا البلد"، فهل هذه الأحكام تصدر من عالم يستحي ويعرف قدر نفسه؟!)).

- ((فأي ربط أسوأ من ربطك الناس بالأشخاص، من أول هذه الوثيقة إلى آخرها وأنت ترى أنها لا تسير إلا بفلان وفلان، فيا لها من مغالطات مكشوفة)).

- ((ثم أقول لأبي الحسن: إذا كنتَ من أهل السنة وحاشاهم فلماذا تسقط علماء السنة وفتاواهم، وتقطع حبال الصلات بينهم وبين الشباب الذين حشرتهم في أضيق من عنق الزجاجة مكبلين بأغلالك وقيودك التي وضعتها والتي لم تُسبق إليها .

وفي الختام أقول لكل سلفي مخلص:

هل رأيت حزبية (مثل هذه الحزبية) التي فاقت تحزيب الصوفية والروافض وتحزيب الأحزاب السياسية المتسلطة؟!

هل مر عليك أيها المسلم مثل هذا التحزيب والتكبيل بالأغلال في أعناق السلفيين المساكين؟

في حوالي ستة عشر بنداً يربط السلفيين بأربطة محكمة شديدة الإحكام بمن يسميهما أبو الحسن بـ (الشيخين)، اللذين يعيشان في الأردن، وسلطتهما تتجاوز الدول من وراء البحار إلى دولة بريطانيا، وهذا ما وقفنا عليه، فلعل سلطتهما تمتد إلى سائر القارات، ولعل تسميتهما بالشيخين من باب التواضع!، يعني من باب "تمسكن حتى تتمكن"، ثم يجهر بتسميتهما بإمامي الأمة!!، وليست الإمامة العلمية، وإنما هي شيء آخر كما يؤخذ من مكرهم وأساليبهم وطموحاتهم، التي من بوادرها إسقاط علماء المنهج السلفي من تأريخ كتابة هذه المكيدة المليئة بالقيود والأغلال عام ١٤٢٠هـ.

ويؤكد هذا أعمالهم المتواصلة من ذلك التأريخ إلى اليوم، حيث أدخلوا السلفية والسلفيين في دوامات من الفتن لا يعملها إلا أشد أعداء هذا المنهج من أصحاب الطموحات السياسية الراكض أهلها إلى الزعامة بالباطل وبالمكر على الطريقة الميكافيلية "الغاية تبرر الوسيلة".

فلقد والله شوهوا السلفية والسلفيين بما يعجز عنه ألد الأعداء الحاقدين، في عشرات الأشرطة وفي مجلدات مليئة بالخيانات والأكاذيب والتحريفات والتشويهات وفي المنتديات، دائبين في هذه الأعمال الإجرامية بدون كلل ولا ملل، مع لباسهم للسلفية لكي تنجح مكايدهم تحت هذا الستار وأعمالهم المدمرة على غرار سياسة ابن سبأ وحزبه.

نسأل الله أن يرد كيدهم في نحورهم، وأن يوقظ السلفيين الغافلين والمتغافلين عن ما يحاك للمنهج السلفي وأهله من المكر والمكايد الحزبية السياسية السائرة على أساليب السياسيين العصريين أهل المكايد والأحقاد.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه/ ربيع بن هادي بن عمير المدخلي ٤/ ٧/ ١٤٣٢هـ)).

وهذه المكيدة تكررت في غير بريطانيا!

قال الشيخ ربيع حفظه الله كما في مقاله [بيان من هم أسباب الفتن وأسسها ورؤوسها ومثيروها/ الحلقة الأولى]: ((تلك المكيدة التي دبروها في بريطانيا في عام (١٤٢٠هـ) من ربط الشباب ربطاً محكماً بالحلبي ومن ذكر معه،

ووضع الحواجز والسدود بين الشباب السلفي وعلمائهم، وتكرار هذه المكيدة في أمريكا وفرنسا وغيرهما كما أخبرني الثقات بهذا، كلها فيها ربط الشباب في هذه المواضع بالحلبي ومن حوله)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله: (((هذا يؤكد ما كتبه أبو الحسن في بريطانيا من ربط الشباب السلفي بعلي حسن وسليم، بارك الله فيك، ويؤكد أنَّ علي حسن الحلبي أنه يكسب العراقيين يكون لهم دورات!!!، ويقول له إخوانه: يجب أن ترجعوا إلينا لا إلى علماء الحجاز!!!، بارك الله فيك)) انظر مقال لأحمد يحيى الزهراني بعنوان [دعاة التفرق والمفارقة].

وقال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله بتاريخ ٢٩ من ذي الحجة ١٤٢٢هـ:

((بسم الله الرحمن الرحيم؛ من عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري إلى الإخوة في المكتبة السّلفية في برمنجهام وجميع الإخوة في بريطانيا حفظهم الله وسدّد أقوالهم وأعمالهم، آمين.

السّلام عليكم و رحمة الله و بركاته؛ أمّا بعد:

فقد اطّلعتُ على نسخةٍ من حكم أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السّليماني المصري ثمّ المأربي الّذي أصدره في قضايا سلفية دائرة بينكم، وبعد تأمّل ذلك الحكم المؤلّف من سبعة وعشرين بنداً، وجدتُ في طيّاته (الدّعوة إلى نوعٍ من التحزّب في لباس السّلفية)، والسّلفية منه بريئة.

وذلك من خلال نصّه الصّريح على: ربط السّلفيين في بريطانيا بالشيخين علي الحلبي وسليم الهلالي في أربعة عشر موضعاً، خلاصتها: أنَّ المرجع في أمور السّلفيين هو الشّيخان فقط!، وأنَّ البقيّة من أهل العلم إما لا مكان لهم في قضاياكم أو هم تبع لهما.!

وهذا هو (غاية الجور والتّحزب وتأسيس الفُرقة) بما ليس له نظير فيما نعلم من تاريخ الدّعوة السّلفية.

ولذا فإني أرى تلك (الوثيقة) ملغية، ولا يجوز العمل بها، وعليكم بالرجوع عند الاختلاف بينكم إلى أهل العلم سواء في ذلك الشيخان علي الحلبي وسليم الهلالي وغيرهما من أهل العلم والفضل، والله الموفق، والهادي إلى مراشد الأمور، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)).

أقول:

فما الفرق بين هذه الوثيقة وبين مجالس الشورى التي صرَّح بها عبد الواحد المدخلي في حصر الفتوى والمرجعية وربط الشباب ببعض المشايخ وإسقاط الآخرين؟!

ولقد رأينا تنظيم الصعافقة السري كيف يربط الشباب السلفي بـ (ثلاثة) مشايخ فقط!

فلئن كانت (وثيقة المأربي) تدلُّ على نوع تحزب بلباس سلفي أو حزبية ظاهرة كما قال الشيخان الشيخ ربيع والشيخ عبيد، فإنَّ (مجالس الشورى) تدلُّ على ذلك من باب أولى، لأنَّ عبد الواحد المدخلي صرَّح بها بأمور:

- منها عبارة [تأسيس مجالس شورى]
- و [ملفات سرية]
- و [اجتماعات لا يعلم بها أحد]
- و [سؤال مشايخ المجلس دون غيرهم]
- و [فتاوى في أمور خطيرة كالقتال وغير ذلك]...

والله الموفِّق.

كتبه

أبو عبدالله المدني